العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية

الصالح يثمن دعوة الصين للكويت للمشاركة كضيف شرف في المعرض الصيني-العربي

الحضور

انس الصالح متحدثا

«نينغيشيا» الصين – «كونا»: افتتح المعرض الصيني العربي 2013 في نسخته الثالثة امس بحضور عدد من القيادات العربية في مدينة ينتشوان بمقاطعة نينغيشيا الصينية والذي يستمر حتى الـ19 من الشهر الجاري.

وثمن وزير التجارة والصناعة انس الصالح في كلمة خلال الافتتاح لوزارة التجارة الصينية وحكومة مقاطعة نينغيشيا ذاتية الحكم على توجيه الدعوة للكويت للمشاركة في المعرض كضيف شرف خلال هذا العام.

وقال الصالح ان هذه الدعوة تؤكد عمق ومتانة العلاقات الثنائية بين الصين ودولة الكويت بشكل خاص وتسهم في تعزيز وتطوير للعلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الصين والدول العربية بشكل عام.

وأكد حرص الكويت على التواجد في المحافل والفعاليات الاقتصادية الدولية والتي تسهم في تنمية العلاقات الثنائية والتعرف على اخر المستجدات المتعلقة بسياسات الاصلاح الاقتصادي مع الدول المشاركة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية عبر فتح شراكات جديدة وتوسيع مجالات التعاون المشترك بما يحقق الطموحات الاقتصادية.

ولفت الى ان العلاقات الوثيقة بين الكويت والصين والتطور التي شهدته على مدى اكثر من اربعة عقود ما هي الا تاكيد على حرص قادة البلدين للوصول بهذه العلاقات الى اعلى المستويات.

وقال ان الصين تعتبر من الشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة الكويت حيث شهد التبادل التجاري بين البلدين تطورا ملحوظا خلال الـ30 سنة الماضية فضلا عن انه بلغ في العام السابق 2012 نحو 12.5 مليار دولار امريكي.

وأضاف الصالح ان عدد المشاريع التنموية التي ساهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في تمويلها في الصين خلال الـ30 سنة الماضية بلغت 35 مشروعا وبقيمة تمويلية تبلغ 887 مليون دولار امريكي.

واوضح ان هذه المشاريع تتنوع في قطاعات اقتصادية متنوعة مثل بناء الطرق والمطارات والموانئ وشبكات السكك الحديدية وحماية البيئة والتعليم والمستشفيات ومن ضمنها مشروع مستشفي نينغيشيا الشعبي.

وقال ان اقتصاد الكويت يعتبر اقتصادا ممزوجا بين القطاعين العام والخاص مؤكدا ان الحكومة الكويتية تولي القطاع الخاص اهتماما كبيرا باعتباره محركا رئيسيا في عملية تنشيط النمو الاقتصادي.

واكد ان ذلك الاهتمام يعود للرؤية الثاقبة والمستقبلية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري رائد في المنطقة.

كما اكد تطلع الكويت الى جذب الاستثمارات الاجنبية من خلال خلق مناخ استثماري ملائم وفتح المجال امام المستثمر الاجنبي للاستثمار بدولة الكويت والاستفادة من قانون الاستثمار المباشر لراس المال الاجنبي والمزايا التي يمنحها للمستثمرين.

وبين الصالح ان تلك القوانين تخدم خطة التنمية الحالية والتي رصد لتنفيذها ما يقارب 120 مليار دولار امريكي خلال الخمس سنوات القادمة والتي تتضمن العديد من مشاريع البنية التحتية والمدن الاسكانية وانشاء ميناء بحري ضخم وتوسعة لمطار الكويت الدولي وغيرها من المشاريع الكبرى الجاذبة للمستثمرين.

يذكر ان جناح الكويت في المعرض الصيني العربي 2013 افتتح امس بصفة الكويت ضيف شرف برعاية رئيس لجنة السياسات والاستشارات الصينية يو زنغ شينغ وبحضور رئيس وفد الكويت المشارك في المعرض الوزير الصالح وسفير دولة الكويت لدى جمهورية الصين الشعبية محمد صالح الذويخ.

يعقد لأول مرة فى الدوحة

العطاري: التجربة الكويتية في «معرض قطر للصناعات الصغيرة والمتوسطة» متميزة خليجياً

تشهد الدوحة انعقاد معرض قطر الدولي للصناعات الصغيرة والمتوسطة QATAR SME والذى تنظمه شركة ترانس كونتيننت لتنظيم المعارض والمؤتمرات، ويشارك في رعاية المعرض غرفة صناعة وتجارة قطر ومنظمة الخليج للصناعة ويشهد مشاركات اقليمية ودولية.

يقول محمد العطاري مدير عام الشركة المنظمة أن معرض قطر الدولي للصناعات الصغيرة والمتوسطة QATAR SME يقام في الفترة من 17 وحتى 19 نوفمبر المقبل في مركز الدوحة للمعارض، ويهدف المعرض إلى استثمار النجاحات القطرية في المجال الاقتصادي، ويقدم عددا من التجارب الاقليمية والدولية يستطيع من خلالها الصانع والمستثمر اكتساب خبرات جديدة تؤهله لبداية مشروعه الصغير الذى سيساهم بلا شك في بناء اقتصاد قوى ومتنوع. وتشارك بالمعرض مجموعة من الشركات الدولية من دول مختلفة مثل المانيا، الهند، مصر، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين و فلسطين.

وادعو رجال الاعمال والصناعيين والمهتمين لزيارة المعرض للاطلاع على تلك التجارب الناجحة التي يستطيعون ان ينهلوا منها ويبدأ الشباب في ممارسة تلك النوعية من المشروعات التي لا تحتاج إلى رأسمال كبير وتحقق ارباحا جيدة وتسمح بتكوين شركات عائلية صغيرة يمكنها التطور مستقبليا.

واشار العطاري إلى مميزات المشاريع المتوسطة والصغيرة مؤكدا انها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة. كما ان هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة و تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة.

واشاد العطارى بتجربة دولة الكويت حيث بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99 في المئة من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني الكويتي.

«العربية للطيران» احتفلت بمرور خمس سنوات على إطلاق عملياتها في أوكرانيا

احتفلت «العربية للطيران»، أول وأكبر شركة طيران اقتصادي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا أمس، بمرور خمس سنوات على إطلاق رحلاتها المنتظمة إلى أوكرانيا.

وكانت «العربية للطيران» قد بدأت بتسيير رحلاتها إلى العاصمة الأوكرانية «كييف» في العام 2008. ومنذ ذلك الحين شهدت الشركة أداءً قوياً وواصلت توسعها في السوق الأوكرانية. واليوم، تسير الشركة 7 رحلات أسبوعية مباشرة، تعتزم زيادتها إلى 17 رحلة أسبوعية بحلول شهر أكتوبر 2013 انطلاقا من مركزها الرئيسي في الشارقة وإلى 4 وجهات مختلفة في أوكرانيا. وبهذا السياق، قال عادل علي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «العربية للطيران»: «استطاعت «العربية للطيران» خلال هذه السنوات من بناء علاقة خاصة ومتينة تجمعها بعملائها في أوكرانيا، إلى جانب الفرص الكبيرة التي يقدمها قطاع الطيران في هذا البلد. ويسرنا بهذه المناسبة الاعلان عن زيادة عدد رحلاتنا إلى 17 رحلة أسبوعياً بدءا من شهر أكتوبر المقبل».

تضييق اللوائح المصرفية بعد الانهيار العام في 2008
تثبيت التصنيف الائتماني لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي عند «A+/A-1»

أعادت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تثبيت تصنيف بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي على المستوى المحلي في درجة «A+/A-1» وعلى المستوى الدولي في درجة «A-/A-2».

وأوضحت الوكالة أن التصنيف المحلي يعكس تقييم الوكالة لقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في وقتها المناسب في إطار السوق المحلي بصرف النظر عن عناصر المخاطر السيادية. في حين تعكس درجة التصنيف على المستوى الدولي تقييم الوكالة للملاءة الائتمانية للبنك مع الأخذ في الاعتبار مستوى المخاطر السيادية. وأشارت الوكالة إلى أن الاحتمالات المستقبلية لهذه التصنيفات «مستقرة».

وقالت الوكالة أن الدرجة الكلية للبنك كمضارب تراوحت بين 76 و80 درجة وهو أمر يشير إلى علو معايير الاستثمار للبنك. كما أن التصنيف الائتماني يجيء نتيجة تجميع الدرجات الممنوحة لثلاثة أقسام فرعية هي الحوكمة المؤسساتية والحوكمة الشرعية وجودة إدارة الأصول. وقد ارتفعت حصيلة البنك من الدرجات الممنوحة لشريحة الحوكمة المؤسساتية نتيجة تحقيق البنك درجات أعلى في الامتثال لقواعد الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بنظم الرقابة العليا. وأشارت الوكالة إلى أن العنصر الجدير بالملاحظة في هذا الخصوص هو زيادة التمثيل المستقل في مجلس الإدارة ومن ثم تحسين تشكيل لجان مجلس الإدارة. كما أن عملية المراجعة الشرعية كانت شاملة ولم يسجل أي انحراف عن فتاوى هيئة الرقابة الشرعية، في حين تم استحداث مراجعة على مستوى المعاملات للتأكد من الامتثال للضوابط الشرعية.

وقد سجل بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي تحسنا في الأداء المالي وبخاصة في النصف الأول من عام 2013. وتمت إضافة إلى ذلك تسوية بعض الحسابات المتعثرة، ودخل البنك في استثمارات جديدة عالية الجودة نتج عنها تحسن في جودة محفظة الأصول. وبذلك يبقى رأس المال كافيا على مدى المستقبل المنظور على ضوء توقعات البنك للنمو.

ان البنك باعتباره شركة تابعة ومملوكة بالكامل للمؤسسة العربية المصرفية «الشركة الأم» يستفيد من الشبكة الإقليمية القوية من الشركات التابعة للشركة الأم، في حين تظل المؤسسة العربية المصرفية تتمتع بمرونة مالية عالية وتواصل تقديم الدعم التشغيلي لبنكها الإسلامي. وقد أسهمت الموارد المالية الكبيرة للمجموعة في تصنيفنا الكلي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي.

«الكويتية الصينية»: تراجع القروض الأوروبية إلى آسيا فرصة تمويلية مجزية للبنوك الخليجية

مؤشرات تراجع القروض

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية في صيف 2012، كانت إحدى أكبر شركات الألمنيوم في العالم، شركة إيمال الإماراتية، تبحث عن التمويل لتبدأ في إنشاء المرحلة الثانية من أكبر مصهر للألمنيوم في العالم في أبوظبي، حيث كانت تكلفة المشروع 4 مليارات دولار، وكان من المتوقع أن تأتي نصف هذه التكلفة من البنوك التجارية. وكانت إيمال قد حصلت في عام 2008 على تمويل لمصهرها الأول الذي تبلغ قيمته 7.5 مليارات دولار بشكل أساسي من القروض منخفضة التكاليف التي تقدمها البنوك التجارية، لكن هذا الاختيار لم يعد متاحا لإيمال. فقد أصبحت التكلفة التي من المتوقع أن تدفعها إيمال للاقتراض تعادل ثلاثة أضعاف تكلفة الاقتراض في عام 2008. وعلى الرغم من ضخ البنوك المركزية للسيولة في الاقتصاد، كانت البنوك المركزية تتعامل وفق أسعار فائدة تبلغ 225 نقطة أساس، أي ما يزيد بنحو 70 نقطة أساس عند أسعار الفائدة قبل أربع سنوات، بحسب بلومبرغ. ومع نهاية فترة القرض البالغة 15 عاما، سترتفع أسعار الفائدة لتصل إلى 300 نقطة أساس، وهو أكثر من ضعف سعر الفائدة الذي كان يبلغ 130 نقطة أساس حين تفاوضت عليه الشركة لإتمام المرحلة الأولى من المشروع. والسبب وراء هذا الارتفاع الحاد في التكاليف هو التغيّر الكبير في أوضاع البنوك الأوروبية ما بين عامي 2008 و2012.

وأضاف فبعد الانهيار المالي في عام 2008، تم تضييق اللوائح المصرفية، حيث أجبرت اتفاقيات بازل 3 البنوك على أن تفصح عن مستويات المخاطرة العالية المتعلقة بالعديد من أصولها. وفرضت البنوك المركزية الأوروبية قوانين أشد على بنوكها، مما نتج عنه انخفاض كبير في مستوى القروض، وخصوصا القروض التي تقدم للأسواق الناشئة. فقد أثرت القوانين الجديدة على العديد من تجار السلع الزراعية في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، إلا أن الأثر كان أكبر على آسيا، التي عادة ما تحصل على التمويل من بنوك فرنسية واسبانية وبريطانية، وهي التي كانت الأكثر تأثرا بالقوانين الجديدة. ويبيّن الرسم البياني المرفق الذي أعدته الشركة الكويتية الاستثمارية انخفاض إجمالي القروض الأوروبية المقدمة إلى آسيا عقب الأزمة المالية وانهيار بنك ليمان، حيث انخفض مستوى القروض من 926 مليار دولار في بداية عام 2008 إلى 765 مليار دولار خلال عام واحد. ولم يتأثر التمويل الأمريكي ببازل 3، إلا أنه مصدر محدود للتمويل بالنسبة للشركات الآسيوية. وفي عام 2008 بلغت القروض الأمريكية إلى القطاع الخاص الآسيوي 273 مليار دولار، أي أقل بنسبة 30 في المئة من القروض الأوروبية لآسيا. وقد ارتفع مجموع القروض التي تحصل عليها آسيا بمعدل 20 في المئة سنوياً في عامي 2009 و2010، ليصل المجموع إلى 1،200 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2011. ولكن مع تشريع أغلب البنوك المركزية حول العالم للقوانين الجديدة، بدأ هذا التوجه بالانعكاس، حيث انخفضت الديون الجديدة بمعدل 7 في المئة خلال أقل من عام، وشبه توقفت عن الإصدار منذ ذلك الحين. ومن المحتمل أن تستمر الأوضاع على ما هي عليه، مع بقاء كل من القطاع العام والخاص والمالي في أوروبا مثقلة بكميات كبيرة من الديون، كما هو الحال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد تأخذ فترة تقليص المديونية ما بين خمس إلى عشر سنوات، لن تتمكن خلالها البنوك الأوروبية من الإقراض بنفس النمط السابق.

وتابع قد قامت الشركات في آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي بأمرين للحصول على التمويل: فقامت أولاً بإصدار سندات بدلا من القروض التي لم تعد تستطيع الحصول عليها. وبحسب صحيفة فايننشال تايمز، «حصلت شركات الأسواق الناشئة من السندات على ثلاثة أضعاف التمويل الذي تحصل عليه من القروض البنكية، وهي أكبر فجوة في أحجام ومصادر التمويل منذ عشر سنوات على الأقل.» وثانياً توجهت هذه الشركات إلى البنوك التجارية الآسيوية والأمريكية للحصول على بدائل ومصادر أخرى للتمويل. فاستمر التمويل الأمريكي لآسيا بالنمو، ليعادل الآن 40 في المئة من إجمالي القروض الأوروبية، أي بارتفاع معدله 28 في المئة عن عام 2008. إلا أن الفراغ الذي يتركه انخفاض التمويل الأوروبي لآسيا يشكل فرصة استثمارية مجزية للدول التي تتمتع بفائض اعتيادي في الحساب الجاري مثل دول مجلس التعاون الخليجي. فمن الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجي تستطيع أن تستفيد من الفجوة التمويلية الموجودة حاليا في التمويل التجاري. فالتجارة الآسيوية كبيرة الحجم إجمالا، وكما يبين الرسم البياني المرفق، بلغت الصادرات خلال العام الذي انتهى في مارس 2013 أكثر من 3.3 تريليونات دولار، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا. كما أن التجارة الآسيوية قد أثبتت مرونتها خلال الأزمة المالية، حيث كانت الصادرات الآسيوية تنمو بأكثر من 20 في المئة سنوياً في السنوات التي سبقت الأزمة، وبعد مرور عام من الانكماش في 2009، عادت للنمو مرة أخرى بمعدل 18 في المئة سنوياً وذلك منذ عام 2010، أي أنه في نفس الفترة التي تقلصت فيها الديون الأوروبية إلى آسيا بمعدل 5 في المئة ، نمت الصادرات الآسيوية بمعدل 18 في المئة . ويشكل هذا الانخفاض في الائتمان بالنسبة لقطاع سريع النمو، فرصة للاستثمار ولتنويع المحافظ الائتمانية في مجلس التعاون الخليجي. فعلى عكس ما حدث بعد غزو نابليون وتراجع الروس في عام 1812 مخلفين وراءهم الأراضي المحروقة، تراجعت البنوك الأوروبية في عام 2012 مخلفة وراءها أرضا خصبة بالقرض.

سوق مسقط للأوراق المالية يبدأ العمل بالعينة الجديدة لمؤشره المتوافق مع الشريعة

سوق مسقط للأوراق المالية

مسقط – «كونا»: بدأ سوق مسقط للأوراق المالية امس العمل بالعينة الجديدة لمؤشره المتوافق مع الشريعة الاسلامية والذي يضم 32 شركة مساهمة عامة مدرجة بالسوق.

وقالت رئيسة قسم المؤشرات بدائرة العمليات في سوق مسقط للأوراق المالية جميلة بنت علي الحمحامية في تصريح صحافي ان ذلك يأتي بعد أن اعتمدت العينة مطلع الشهر الجاري عن البيانات المالية لفترة الربع الثاني من عام 2013. واوضحت أن العينة ستتم مراجعتها كل ثلاثة أشهر من خلال اضافة أو حذف الشركات حسب التزامها بالمعايير.

واشارت الى ان المؤشر وفقا للمعايير الشرعية المعتمدة يضم 32 شركة مساهمة عامة مدرجة بسوق مسقط للأوراق المالية تتوافق أنشطتها وسلوكها المالي مع متطلبات الشريعة بالاعتماد على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

وذكرت الحمحامية ان المؤشر يتضمن 19 شركة من قطاع الصناعة وتسع شركات من قطاع الخدمات وأربع شركات من القطاع المالي.

واوضحت أن المؤشر المتوافق مع الشريعة يساهم في جذب شريحة جديدة من المستثمرين باعتباره يلامس تطلعاتهم لكونهم يفضلون وجود مرجعية موثوقة لتحديد الاستثمارات التي تتوافق مع متطلبات وأحكام الشريعة والذي بدوره يساهم في تطوير ونمو قطاع سوق المال الاسلامي من خلال ما يوفره من خيارات استثمارية غير تقليدية.

وتضم قائمة المؤشر شركات الأنوار لبلاط السيراميك والجزيرة للخدمات وبنك العز الاسلامي وبنك نزوى وصناعة مواد البناء والمقاولات وظفار للمرطبات والباطنة للتنمية والاستثمار ودواجن ظفار والخليج الدولية للكيماويات والخليجية لانتاج الغاز وزجاج مجان ومسقط للغازات والمها لتسويق المنتجات النفطية والوطنية للتطوير العقاري والنورس والكروم العمانية.

كما تضم شركات عمان كلورين واسمنت عمان والعمانية للاستثمارات التعليمية والتدريبية والمطاحن العمانية والنقط العمانية للتسويق وعمان للمرطبات والشركة العمانية للاتصالات وتسيج عمان القابضة ومؤسسة خدمات الموانئ وريسوت للاسمنت وشل العمانية للتسويق والصفاء للأغذية والأسماك العمانية وحلويات عمان ومطاحن صلالة وفولتامب للطاقة.